

# تحرك عاجل

## إطلاق سراح برلمانية فلسطينية

في 28 فبراير/شباط 2019، أُطلق سراح خالدة جرار عضو البرلمان الفلسطيني، وإحدى الشخصيات السياسية البارزة من سجن هشارون بوسط إسرائيل، بعد أن أمضت 20 شهرًا قيد الاعتقال الإداري دون أي تهمة أو محاكمة.

**لا حاجة إلى المزيد من المناشدات. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.**

في 28 فبراير/شباط 2019، أُطلق سراح خالدة جرار عضو البرلمان الفلسطيني، وإحدى الشخصيات السياسية البارزة من سجن هشارون بوسط إسرائيل بعد أن أمضت 606 أيام قيد الاعتقال الإداري دون أن تُوجه لها أي تهمة أو أن تُحاكم.

وعقب إطلاق سراحها، أعربت خالدة جرار عن شكرها لمنظمة العفو الدولية ولجميع من بادر بالتحرك من أجلها: "أشكركم جميعًا جزيل الشكر لدفاعكم عن حقوقي وحقوق السجناء والمعتقلين الفلسطينيين الآخرين. فبينما كنت مُعتقلة، لم يساورني أدنى شك بأن أعضاء منظمة العفو ومؤازروها من كافة أرجاء العالم سيخذون موقفًا للتنديد بالاعتقال الإداري التعسفي، والمطالبة بإطلاق سراحي على الفور". وأضافت: "وها أنا حرة طليقة، إلا أنني تركت ورائي ما لا يقل عن 48 سجين ومعتقلة فلسطينية يعيشن حياة بالغة الصعوبة، يملؤها البؤس، خلف قضبان السجون الإسرائيلية. وإنني لأمل أن تواصل منظمة العفو تنظيم الحملات من أجل حالات السجناء الفلسطينيين الذين يقفون في مواجهة الظلم. فلا بد أن تستمر المؤازرة والحشد إلى أن يُطلق سراح جميع السجناء السياسيين والمعتقلين الفلسطينيين. ورسالتي الأخيرة إلى جميع أنصار منظمة العفو: إن النضال من أجل حقوق الإنسان لا ينتهي، وإنه لواجبنا أن نواصل الجهود في هذا الصدد".

و في 2 يوليو/تموز 2017، اعتُقلت خالدة جرار، من منزلها في رام الله بالضفة الغربية المحتلة. وأصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية أمراً بوضعها قيد الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، في 12 يوليو/تموز 2017، ومنذ ذلك الحين، جُدد أمر الاعتقال ثلاث مرات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 و 17 يونيو/حزيران 2018 و 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجلٍ غير مسمى وفقاً للقانون العسكري الإسرائيلي.

وجدير بالذكر أن خالدة جرار برلمانية فلسطينية، تجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتعاون الأمني بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية. وعلى مدار عقود، تعرضت خالدة جرار للمضايقة والترهيب من جانب السلطات الإسرائيلية لانخراطها في مجالي السياسة وحقوق الإنسان. وكانت إسرائيل تمنعها من السفر خارج البلاد منذ 1998.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: خالدة جرار (صيغ المؤنث)  
هذا التحديث الخامس والأخير للتحرك العاجل UA 187/17  
رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1593302018ENGLISH.pdf>